

## اسهم التأسيس في الشركات

اعلن البنك الزراعي المصري منذ عهد قريب انه سيدفع ربحاً لحاملي اسهمه العادية يعادل ٩ في المئة بالنسبة الى ثمن السهم الاصلي . وهو ربح كبير لا ينتظر ارباب الاموال ان يربحوا اكثر منه . والغالب انه مضاعف ما يربحونه عادة ولذلك يكاد ثمن السهم انما يبتاعه فان ثمنه الاصلي خمسة جنيهات ولكنه يساوي الآن اكثر من تسعة جنيهات . ولولا الخوف من هبوط الربح قليلاً في السنوات الثانية بتخفيض معدل الفائدة من تسعة الى ثمانية لبلغ سعره الآن اكثر من عشرة جنيهات

واسهم البنك الزراعي العادية التي نالت هذا الربح وهو تسعة في المئة تبلغ ٤٩٦٠٠٠ سهم قيمة السهم منها خمسة جنيهات . ولبنك سندات فائدتها محدودة واسهم ممتازة فائدتها محدودة ايضاً فهي كالسندات . واسهم تأسيس وهي الفاسم فقط قيمة السهم الاحلية منها خمسة جنيهات لا غير وقد نالت في توزيع الارباح الاخير ٩٩٥٠٠ جنيه تخص السهم منها ٤٩ جنيهاً و ١٥ شللاً اي ان سهم التأسيس الذي ثمنه الاصلي خمسة جنيهات ربح في سنة واحدة نحو خمسين جنيهاً فكانت ما يساوي الف جنيه

ولا بد من ان يسأل الناس قائلين من اخذ هذه الاسهم الاخيرة حين انشئ البنك الزراعي وبأي حق اخذها وكيف اجازت الحكومة ان تخصص هذه الاسهم القليلة بهذا الربح الطائل وهل يبقى ربح هذه الاسهم على حاله او يزيد او يقلص

ولا نتعدر الاجابة على هذه المسائل كلها والذي يهم الجمهور من ذلك ان الذين انشأوا هذا البنك وضموا جلب المال اللازم له سواء كان من الاسهم العادية او من السندات هم الذين اخذوا اسهم التأسيس لانهم عملوا عملاً كبيراً مفيداً فاستحقوا جانباً كبيراً من ربحه ولو لم ينجح لهم الحكومة ذلك لما اقدموا على انشاء هذا البنك وضمانه المال اللازم له .

واذا نقص معدل الفائدة عن ٩ في المئة فن ربح اسهم التأسيس نوعاً . وقد اعلن البنك الآن انه حصل معدل الفائدة ثمانية في المئة ولا بد من ان يتقصها ايضاً مع الزمن فاذا بلغت ٧ في المئة نقص نصيب اسهم التأسيس كثيراً لان ربح البنك تدفع منه اولاً فوائد السندات والاسهم الممتازة ومعدلها نحو ٥ في المئة ومقدار هذه الاسهم والسندات نحو ثلاثة ارباع رأس المال فاذا دبت البنك اربعة جنيهات بثمانية وعشرين غروشاً فمنها جنيه واحد من

الاسهم العادية وثلاثة من السندات والاسهم الممتازة وهربنتقى اربعة غروش على ادارته اي واحداً في المئة فيبقى ٢٤ غروشا يدفع منها نحو ١٢ غروشا للسندات والاسهم الممتازة ولبنك الاهلي فيبقى ١٢ غروشا يعطي منها خمسة غروش لثلاثة التي تقابل الاسهم العادية والباقي وهو ٧ غروش يقسم مناسفة بين الاسهم العادية واسهم التأسيس فيصيب المسهم من الاسهم العادية  $\frac{3}{4}$  فوق الخمسة ويصيب اسهم التأسيس مثلها وهذا اقل مما اصحابها هذه السنة لان المبلغ الذي يمكن ان يوزع حينئذ على اسهم التأسيس لا يزيد على ٨٦٩٧٥ جنياً فيصيب المسهم منها ٤٣ جنياً ونحو ٩ سنوات ولكن الزمن الذي تقطع فيه الفائدة الى ٧ في المئة يزيد على ما يظهر فيبقى ربح اسهم التأسيس وافرأ كما هو الآن يضع سنوات اخرى

وقد انتهت الحكومة المصرية الى الفين الذي يلحق اصحاب الاسهم الاعتيادية احياناً من اعطاء جانب كبير من الربح لاسهم التأسيس فابطنها في الشركات المصرية خاصة ان ابطنها يتبع هذه الشركات عن اصدارها تجعل اصحاب الشركات ينشرون شركاتهم على حسب القوانين الانكليزية او الهولندية التي تبيع اصدار اسهم التأسيس فلم تستند البلاد شيئاً من امتناع الحكومة المصرية عن الترخيص باصدار اسهم التأسيس ان كانت قد قصت فائدة الناس بذلك

ويظهر لدى اعيان النظر ان الحكومة المصرية قد اخطأت في امتناعها عن الترخيص باصدار اسهم التأسيس لان منشئ الشركات لا بد من ان يخوضوا انفسهم بشي من الربح لقاء انشائها والا امتنعوا عن ذلك وبطلت الفائدة من انشاء الشركات ان كان من انشائها فائدة. وهذا الربح الذي يختص به منشئ الشركات إما ان يأخذه موجداً بتأليف نقابة تبيع المشروع للشركة بمن نقاضاه تقدماً او يأخذه موجداً باسم التأسيس في الحالة الاولى يؤخذ الثمن من المساهمين سواء نجحت الشركة او لم تنجح كما فعل منشئ شركة الغزل والنسيج المصرية وفي الحالة الثانية يؤخذ ربح اسهم التأسيس من المساهمين الا اذا رجحت الشركة وزاد ربحها عن ربح الاموال التي يدفعها المساهمون فهي اقرب الى العدل وابتعد عن الفين من الحالة الاولى

فم ان ربح اسهم التأسيس يظهر كبيراً جداً اكبر من ربح الاسهم العادية مهما اسهم ولكن سبب ذلك فلة اسهم التأسيس في المثل المتقدم عن البنك الزراعي لوجعل عدد اسهم التأسيس ٢٠٠٠٠٠ بدل ٢٠٠٠ خص المسهم منها اقل من نصف اجنيه بدل خمسين جنياً ولم يظهر الربح كبيراً كما ظهر الآن

وقد نشرت مجلة الاكونومست الانكليزية فصلاً اعترضت فيه على اسهم التأسيس مدعية ان الشركات تجددها عيناً ثقيلاً عليها لكثرة ما تناهه من الربح فأبدلت شركات كثيرة اسهم التأسيس باسم عادية وكانت تبدل السهم الواحد من اسهم التأسيس باسم كثيرة من اسهم العادية فان شركة برومبتون وكينغستون الكمبرالدية ابدلت ما قيمته الاصلية ٥٠٠ جنيه من اسهم التأسيس بما قيمته اربعون الف جنيه من الاسهم العادية وعشرة آلاف جنيه من الاسهم الممتازة . وشركة ثانية ابدلت ما قيمته الاصلية خمس مئة جنيه من اسهم التأسيس بما قيمته ٢٥ الف جنيه من اسهمها العادية وشركة ثالثة ابدلت ما قيمته الاصلية الف جنيه من اسهم التأسيس بما قيمته مئة وعشرة آلاف جنيه من الاسهم العادية وشركة رابعة ابدلت ما قيمته الاصلية مئة جنيه من اسهم التأسيس بما يساوي مئتين الف جنيه من الاسهم العادية . وتحب مجلة الاكونومست ان الشركات فعلت ذلك لفائدة اصحاب الاسهم العادية ولكننا نرجح ان اصحاب اسهم التأسيس اشتروا فرصة الستين التي زاد فيها ربحهم واقترعوا مديري الشركات ( ان لم يكونوا هم مديريها ) حتى ابدلوا لم اسهمهم باسم عادية لان السهم العادي ربحه مضمون دائماً ويزيد وينقص ضمن حدود ضيقة وأما سهم التأسيس فقد لا يربح شيئاً كما اذا لم يزد الربح عن خمسة اوسنة في المئة فإنه يعطى حيث يشاء كله للاسهم العادية . فالسهم من اسهم التأسيس في البنك الزراعي المصري ربح في التوزيع الاخير قدره ما وزع على ١١٠ اسهم من الاسهم العادية فلم ابدل بمئة وعشرة اسهم عادية بلغ ثمنه أكثر من الف جنيه فاذا ابدل البنك الزراعي كل سهم من اسهم التأسيس بمئة وعشرة اسهم من الاسهم العادية يكره فقد اعطى اصحاب اسهم التأسيس ربحاً مستمراً يعادل ربح هذه السنة تقريباً وهم لا يطعمون بأكثر من ذلك ولا يتغير ولهذا لا يؤخذ ابدال الشركات اسهم التأسيس بالاسهم العادية دليلاً على انتقال الاسهم العادية وحسب المختص منها

هذا وهي ان تعيد الحكومة نظرها في منح اسهم التأسيس لكي لا تفضر سكان القطر الى تأليف الشركات حسب القوانين الانكليزية والبلجيكية وعندنا سبيل آخر تمتع بالالفن عن اصحاب الاسهم العادية وهو ان تمنعها بربح لا يتقص عن ٦ في المئة وما زاد على ذلك تعطى منه الجواب الأكبر حتى يبلغ ربحها ٨ او ٩ في المئة ثم تبدل الحال فيصير أكثر الربح الباقي لاسهم التأسيس فلا ينتفع اصحابها كثيراً . لا اذا كان مشروعهم الذي اسوه راجحاً جداً . لنفرض ان اسهم التأسيس تعني الربح كله حتى يبلغ ربحها ٦ في المئة وما زاد على ذلك

من الربح تعطى منه ثابتن في المئة والمشرون الباقية تعطى لاسهم التأسيس حتى يبلغ ربح الاسهم العادية ٩ في المئة وبعد ذلك تنصب النسبة لتصير زيادة الربح يعطى منها ٢ في المئة للاسهم العادية و ٨٠ لاسهم التأسيس فتكون الاسهم العادية قد اخذت ٩ في المئة وما زاد فأكثروه لاسهم التأسيس . ولا يحق لمن يشتري سهماً من السوق لم ينصب في وضع مشروع ولا في ادارته ان ينتظر ربحاً أكثر من ذلك اما الذي وضع المشروع ونصب في ادارته فيحق له ان يتبع بما يزيد من الربح جزاء له وتشيظاً لغيره والا بطلت المشروعات النافعة وبطل اهتمام الناس بها

## اغنى اغنياء اميركا

المستور ويروسر

لقد كان المظنون ان جون ركلر اغنى اغنياء اميركا ولكن ظهر الآن ان في اميركا رجلاً اغنى منه اسمه ويروسر واغرب من غنى هذا الرجل جهل الناس له وما ذلك الا لانه يكره الظهور ويحب المجتمعات العمومية وليس في احواله المعاشية لا في بيته ولا في ليله ولا في تقاضيه ما يهزه عن عامة الناس . وتقوم ثروته بثلاثين مليون فدان من الحراج ( الغابات ) التي استلكتها في مدة خمسين سنة . ولكن معرفة ما تقوم به ثروته لا يزيل الغرابة لانه كيف يمتلك انسان واحد ثلاثين مليون فدان اي ما تعادل ما حقه ثمة اضعاف اطياف النظر المصري وبلى امره مجهولاً ولا تذبذبه جرائد اميركا التي تذبذب كل كبيرة وصغيرة . لكن الجرائد بل المجلات الاميركية عرفت امره اخيراً وصورته بجريدة انكوسوبوليتان ووصفته وصفاً سهياً وقالت انه يكره المشاهين بالسؤال ولا يحل له عيش الا بالعمل فتصل بده الى اقاصي البلاد المنتشرة فيها املاكه الواسعة وكأنه تعلم من الغابات الغنياء ان يبقى الناس غافلين عن امره وهو يشارك كثيرين في ما يقتنونه ولكن لا يعلم احد من شركائه ماله من الاشتراك مع غيره فهو ملك اصحاب الغابات كلهم واذا وقعوا في مشكل او اعانت عليهم السالك التفتوا اليه فيقول كلته وفيها فصل الخطاب لانه الحاكم الاسر في تلك البلاد قالت المجلة المشار اليها ان ثروة هذا الرجل نتجت عن اسراف اهالي اميركا في قطع غاباتهم فانه رأى ذلك منذ خمسين سنة وطم انه اذا بقيت البلاد جارية هذا الجرى عز وجود الغابات وظل الخشب كثيراً فجعل يشتري كل ما يستطيع شتره من الغابات وقد تحقق